و الـممـاثلة للحوادث ضدّ مـخالفته لـها[1].

ونفي الوحدة[2] ضدّ الوحدانيّة فـي الذات والصفات والأفعال[3] -كمـا مرّ-.

---

(1) ولا يكفّر معتقد الجهة على الأصح، قاله عزّ الدين، وزاد ابن أبي جمرة: إذا لم يقبل عقله غيرها، واستدلّ بحديث السوداء، وهي أمة قال سيّدها: يا رسول الله، إنّ عليّ رقبةً، أفأعتق هذه؟ فقال لها الـمصطفى: أين الله؟ قالت: فـي السمـاء، قال: من أنا؟ قالت: رسول الله، قال: أعتقها؛ فإنّها مؤمنة.

وفـي جواب لابن جلّال: أنّا نعتقد أنّ الله -تعالـى- لا داخل العالـم لا خارجه، والعجز عن الإدراك إدراك. انظره في ك.

وقال الشيخ أبو حفص الفاسيّ فـي حواشي الكبرى: لا شكّ أنّ الـمعتقد هو أنّ الله -سبحانه- ليس فـي جهة، وقد أوضح الأئمّة تقريره في الكتب الكلاميّة بلا مزيد عنه، فهو سبحانه ليس داخل العالَـم ولا خارجَه، ولا متّصلًا بـه ولا منفصلًا عنـه، وتَوهُّمُ أنّ فـي هذا رفعًا للنقيض وهو محال باطلٌ؛ إذ لا تناقض بين داخل وخارج، وإنّمـا التناقض بين داخل ولا داخل، وليس خارج مساويًا للاداخل، وإنّمـا هو أخصّ منه، فلا يلزم من نفيه نفيَه؛ لأنّ نفي الأخصّ أعمّ من نفي الأعمّ، والأعـمّ لا يستلزم الأخصّ.

فإن قيل: بم ينفرد هذا الأعمّ الذي هو داخل عن الأخصّ الذي هو خارج؟

قلنا: ينفرد فـي موجود لا يقبل الدخول ولا الـخروج، ولا الاتّصال ولا الانفصـال، وهـذا يحملـه العقـل، ولكـن يقصرـ عنـه الوهم، وقصور الوهم منشأ الشبهة ومثار دعوى الاستحالة.

قال الإمام أبو حامد الغزالـيّ فـي كتاب الاقتصاد ما نصه: وذلك بمثابة قول القائل: يستحيل موجود لا يكون عاجزًا ولا قادرًا ولا مـمـاثلًا ولا جاهلًا، فيقال له: إن كان ذلك الشيء قابلًا للتضادّ يستحيل خلوّه عنهمـا، وأمّا الـجمـاد الذي لا يقبل واحـدًا منهمـا لأنّه قد فقد شرطهمـا وهو الـحياة فخلوّه عنهمـا ليس بمحـال، فكـذلك شرط الاتّصـال والانفصـال فـي الـجهات التحيّز أو القيام بالـمتحيّز، فإذا فقد هذا لـم يستحل الـخلوّ عن مضادّته.

(2) (ونفي الوحدة) أي انتفاؤها.

(3) قوله: (والأفعال) ما أحسنَ ما أفحم به سُنّيّ معتزليًّا حيث تناظرا فـي مسألة خلق الأفعال، فقطف الـمعتزلـيّ تفّاحـة مـن شجرة وقال: أليس أنا فعلت هذا؟ فقال السّنّيّ: إن كنت فعلته فردّها إلـى مكانها. فانقطع؛ وذلك لأنّ القـدرة لا بـدّ أن تكـون صالـحة للضدّيْن.

والعجز ضدّ القدرة[1].

(1) (عجز) أي عن ممكن ما كما في الصغرى، وقال ذلك إيذانا بأنه إنما يتعلق بما تتعلق به القدرة وهو الممكن، فلا يوصف بالعجز عن الواجبات والمستحيلات؛ لأنهما ليسا محل تأثير، وأكده بالوصف بما إشارة إلى أن العام التعلق أحرى في الاستحالة.

قوله: (والعجز ضدّ القدرة) أي بالمعنى المصطلح، فهو صفة وجودية كالقدرة قائمة بالعاجز لا يتأتى معها إيجاد ولا إعدام، هذا مذهب الجمهور ووجهوه بما في الشاهد من أن في الزمِن معنى لا يوجد في الممنوع من الفعل مع اشتراكهما في عدم التمكن من الفعل.

وقد سفّه الله -تعالى- أحلام عابدي الأصنام وأبطل دعواهم ألوهيّتها بالعجز عن أدنى الأفعال فقال: {إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللهِ} أي غيره وهم الأصنام {لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا وَلَوِ اجْتَمَعُوا لَهُ} أي لخلقه {وَإِنْ يَسْلُبْهُمُ الذُّبَابُ شَيْئًا} أي ممّا كانوا يُضَمِّخونهم به من الطِّيب {لَا يَسْتَنْقِذُوهُ مِنْهُ} أي يستردّوه من الذباب {ضَعُفَ الطَّالِبُ} أي العابد {وَالْمَطْلُوبُ} [الحج: 73] أي المعبود.

ومن علم استحالة العجز في حقّه تعالى لم ييأس من الطالب وإن جلّت وتوعّرت مسالكها وانسدّت طرقها وانقطعت أسباب الوصول إليها.

ويؤخذ من استحالة العجز استحالة الإعياء والتعب في الأفعال العظام. انظر طيب.